

ولا يجوز عليه احكام المرتدين ويدينونه في قمار الخليل
واجواب ان المراد بالناسق في الآية هو الكافر فان
الكفر من اعظم المنسوق والحديث وارد على سبيل التعليل
في المبالغة في الرجوع عن المعاصي بدليل الايات والاصح
الدالة على ان الناسق هو من حقق **فان** صلى الله عليه
وسلم لا يذم لما بلغ في السؤال وان ذم وان سرق
على نعم انت ان ذم **تحت** الخواج بالنصوص الظاهرة
ان الناسق كان لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله
فاولئك هم الكافرون وقوله تعالى ومن كفر بعد ذلك
فاولئك هم الفاسقون وكقوله صلى الله عليه وسلم من ترك
صلاة عمدا متعمدا فقد كفر وفي ان العذاب يختص بالكافر
لقوله تعالى ان العذاب على من كذب وتولى وقول تعالى
لا يصليها الا المؤمن الذي كذب وتولى وقوله تعالى ان الجزى
اليوم والسوق على الكافر من الى عن ذلك والجواب انها
متركة الظاهر للنصوص الفاطمية على ان مرتكب الكبيرة ليس

بكافر والاجماع المتعقد على ذلك على ما تم وانما خرج
عما اتفق عليه الاجماع فلا اعتد اديهم والله تعالى لا يخفى
ان **ثبته** به باجماع المسلمين لكنهم اختلفوا في انه هل يجوز
عقلا ام لا والله لا يخفى بعضهم الى انه يجوز عقلا وانما علم
بعدمه بدليل صحيح وبعضهم الى انه يتبع عقلا لانه قضية
احكامية الثغرة بين السي والحسن والكفر تايه في الجنة
لا يحتمل الاماحة ودرج الحرمة فلا يحتمل العقوب ودرج الترامة
وايضا الكافر يعتقد حقا ولا يطلب له عفو او معونه فلم
يكن العفو عنه حكما وايضا هو عقاب الابد فيوجب حكما
الابد وهذا بخلاف سائر الذنوب **ويخفى ما روي**
ذلك **من** الصغار والكبار مع التوبة او بدونها خلافا
للمعنى لانه في تقرير الحكم ملاحظه الآية الدالة على شؤيته
والايات والاصح في هذا المعنى كقوله والمعتر بالخصومة
بالصغار او بالكبار المعزونه بالتوبة وبمسكوا بوجهي الخراب
الايات والاصح بالوارد في وعيد العصاة والخراب